KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

العلاقة بين بناء الدولة الحديثة وبناء المجتمع المدني في العراق بعد العام ٢٠٠٣

The relationship between building the modern state and building civil society in Iraq after 2003

م.م. كرار إسماعيل محمد مرضي
المعهد التقني/ جامعة الفرات الاوسط التقنية
Asst teacher. Karrar Ismael Mohammed Merdhi
Technical Institute / Middle Euphrates Technical University

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.v1i74(A).17674

الملخص:

لقد كان من الاثار والانعكاسات الاساسية المهمة التي ترتبت على الدخول الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣, هو تغير بنية ومعالم النظام السياسي وانتقال طبيعة الحكم فيه من نظام الحكم الشمولي الدكتاتورية الاستبدادي, الى نظام الحكم البرلماني التعددي الاتحادي الذي يتم تداول السلطة فيه على اساس سلمي, والذي يأخذ شرعيته من سلطة الشعب عبر انتخابات حرة ونزيه, ولقد كان من مكتسبات هذا التحول الديمقراطي الجديد هو العمل على تفعيل اليات وأسس المجتمع المدني بعد عام ٢٠٠٣ عبر دعم المؤسسات والمنظمات والقوى والتوجهات العاملة على مثل هذا الصعيد .

الكلمات المفتاحية: الدولة الحديثة, المجتمع المدني, التحول الديمقراطي.

Abstract:

It was one of the most important effects and reflections that resulted from the American entry into Iraq in 2003, which was political system and the transition of the nature of governance in it from a totalitarian, dictatorial system of government, to a federal, pluralistic parliamentary system of government in which power is traded on a peaceful basis, and which takes

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

Its legitimacy is from the power of the people through free and fair elections, and one of the gains of this new democratic transformation was the work to activate the mechanisms and foundations of civil society after 2003 through the support of the institutions, organizations, forces and approaches working on this level.

Keywords: The modern state, civil society, democratic transformation.

المقدمة:

لقد كان من التداعيات التي افرزتها احداث العام ٢٠٠٣ هو تغير بنية ومنظومة الحكم في العراق, فبعد ان كان النظام في رؤيته ومنهجه يتصف بالدكتاتورية و التسلط في دائرة الحزب الواحد بنزعة تسلطية استبدادية دكتاتورية. اصبح النظام الحالي قائم على مبادئ قانونية تقوم على تعدد الاحزاب، ويستمد شرعيته من خلال الاقتراع العام بشكل حر و نزيه يتمخض عنها مجلس للنواب يحكم باسم الشعب, هذا الأمر يعني ان النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ اصبح , و كما اقره الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥– في ديباجته نظام برلماني تعددي اتحادي فدرالي .

وعلى ضوء هذا التحول وكجزء مكمل لمشروع انموذج بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ جرى التفعيل الدستوري والمؤسساتي للعمل بتوجهات وأسس ومعايير مشروع المجتمع المدني, الذي يكون احدى سمات التطبيقات العملية للتحول الجديد بعد عام ٢٠٠٣ في العراق.

يدور البحث حول تحديد اشكالية العلاقة بين طبيعة الأسس والمرتكزات والمبادئ التي تأسس عليه مشروع بناء الدولة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣, وبين العمل على بناء أسس مجتمع مدني داعم وحاضن للمتطلبات الواجب توفرها لبناء أسس مشروع الدولة الجديدة, وبمعنى اكثر تحديداً ان الدراسة تتمحور حول الإجابة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

على مجموعة من الأسئلة الأساسية حول أبعاد تلك العلاقة منها: هل التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كان يمر أولاً حول بناء أسس ومرتكزات المجتمع المدني كقاعدة أساسية تكون منطلقاً لأحداث مثل هذا التحول؟ أم أن تغير نمط أو شكل وضع السلطة وتفعيل محددات عمل مجلس النواب, لتحقيق الانتقال المنشود إلى طور المجتمع المدني؟ علاوة على ذلك ما هي طبيعة العلاقة بين نموذج مشروع بناء الدولة الحديثة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ وبين تفعيل أسس ومنطلقات بناء المجتمع المدني؟ وهل هي علاقة سببية أم تكاملية؟ وإذا كان المجتمع المدني (بمنظماته) والذي بدأ بتفعيل دوره ما بعد عام ٢٠٠٣ من مهماته الأساسية هو تأهيل وإعداد القاعدة الاجتماعية في العراق لتكون لها أثر فاعل ومؤثر من خلال المشاركة في العمل السياسي؟ مثل هذه الغاية هل استطاعت هذه المؤسسات تحقيق ذلك؟ هل الاختلالات والتشوهات التي صاحبت مسارات التوجه السياسي من حيث العمل بمبدأ التوافقية و المحاصصة هي التي كانت وراء تعثر مشروع المجتمع المدني في العراق؟ أم جعل هذا المشروع بكوادره ومنظماته قد أخفق في تحقيق الأدوار والوظائف المناطة به , فاصبح بالتالي عبئاً يعيق تطور الدولة العراقية نفسها.

ان طبيعة البحث التي تبناها هو محاولة الاستفادة من المعطيات ودراسة الاشكاليات المرافقة للتغيير الذي حصل, و ان ذلك متعلق بمحاولة تقييم أسس وتوجهات المجتمع المدني في العراق, وعلى ضوء ابعاد هذه المنهجية سيتحرك البحث بالنسبة لطبيعة المعالجة بثلاثة مباحث يكمل احدها الاخر, المبحث الأول : هو التأصيل الاصطلاحي لمفهومي الدولة و المجتمع المدني بمحدداته التي انبثقت من رحم ومنظور الفكر السياسي, ومعرفة الشروط والأسس التي تقوم الدولة عليها أو تلك الشروط والعوامل المتعلقة لبناء المجتمع المدني, ومن خلال ذلك سنتعرف على مدى تؤام وتوافق أو تقاطع تلك الشروط والمعايير مع التجربة ما بعد ٢٠٠٣, والمبحث الثاني هو تقديم رؤية عن الاسباب التي رافقت المشروع وترسيخ

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أسسه بعد التغيير الذي حصل , اما المبحث الثالث: هو محاولة توضيح طبيعة الأبعاد والمسارات المتوقعة للنجاح او اخفاق تجربة بناء الدولة الحديثة وتوجهات مشروع بناء المجتمع المدني بناء على طبيعة المخاضات او المسارات التي قطعها الوضع السياسي في البلد .

المبحث الاول: مفهوم بناء الدولة الحديثة والمجتمع المدني:

إن تبلور ظهور فكرة الدولة بشكل عام كمبدأ ناظم يسهم في تحديد وتقنين الروابط والعلاقات المجتمعية بأطر وقواعد قانونية واضحة ومحددة يعد حدثاً استثنائياً ادخل المجتمعات الانسانية في منعطف تاريخي واجتماعي جديد, ذلك ان مثل هذا المتغير اي قيام فكرة الدولة تم على اساسه تقسيم تلك المجتمعات الى مجتمعات ما قبل الدولة ومجتمعات ما بعد الدولة, وبحسب هذا المنظور يمكن لنا القول ان المجتمع الانساني من ناحية طبيعة تطوره وارتقائه قد مر بمرحليتين الاولى " كمجتمع طبيعي التحم فيه الافراد بروابط النسب والجوار فقامت جماعات طبيعية كانت في سلم التطور, دون المجتمع مرتبة لغياب مبدأ التنظيم الذاتي فيها, ومن دون ان يعني ذلك حكماً غياب اشكال بدائية او ابتدائية من تقسيم العمل فيه, وولد المجتمع مرة ثانية حين قامت فيه الدولة, وتلك كانت ولادة الحقيقية كمجتمع, لأنه من خلالها فقط امكنة ان يحقق تنظيمه الداخلي, ويقسم العمل فيه, ويوزع السلطة بين افراده وفئاته ويعبر عن نفسه وعن ماهيته, ويحمي كيانه الذاتي من خطر العدوان عليه, ويردع العدوان الداخلي من جماعاته, ويفرض احترام ارادته من خلال التميز بين حقوق الافراد والجماعات وحقوق المجتمع ككل ومن خلال احترام فكرة الواجب, وكانت الدولة ثورة في تاريخ المجتمع بمقدار ما كانت تأسيساً جديداً لمعنى المجتمع ولوجوده التاريخي ككيانية اجتماعية جديدة مسيطرة على ذاتها ومقررة لمصيرها " (بلقزيز ٢٠٠٨، ص١٣).

ان مفهوم الدولة الحديثة وكما تبلورت ابعاده ومنطلقاته في الفكر السياسي الغربي قد انبثقت معالمه البارزة عبر مسارات وتطورات وتحولات عديدة فلسفية , واجتماعية والتي تعبر عن مضامين استحداث " نموذج"

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

يتجاوز مفهوم الدولة " التقليدية" من ناحية الدور والوظيفة والمهام, وان من اهم مميزات مثل هذه الدولة التي تحمل ابعاد هذه الصفة يعني الحديثة هو انها قائمة على مبادئ النظام العقلاني والبيروقراطي" اي عملية تطبيق العقل المجرد الرياضي على مظاهر الحياة بهدف توفير الجهد ورفع الانتاج المادي والذهني, البيروقراطية هي احدى النتائج العملية للدولة الحديثة بصفة عامة هي مجموع ادوات العقلنة في كل دروب الحياة " (العروي ،٢٠١١، ص٩٩).

وعلى هذا الاساس يصبح مفهوم الدولة الحديثة ضمن هذه المحددات هي الدولة التي " تسمو فيها ارادة الشعب, ليكون هو من يختار في الحكم ومن يشرع في البرلمان ومن يحاسب, ولذلك تنحني لإرادة الاغلبية, وتحترم حقوق الاقلية, وتنظم التداول السلمي للحكم, وتقر بمبدأ الفصل بين السلطات, وتقيم قطيعة مع كل مفردات التسلط والاستبداد والفكر الاطلاقي تحت اي مسمى سواء كان دينياً او ايديولوجياً(الانصاري ،٢٠١٤، ص٢١) .

وبحسب مثل هذا التعريف تصبح اهم مقومات الدولة الحديثة تتأسس على ما يأتي:

١- المقوم الأول : الشرعية السياسية و الشرعية الدستورية.

٢- المقوم الثاني: الحكم للارادة الشعبية, فهي الاسمى للسلطة وهي المنظم لباقي السلطات .

٣- المقوم الثالث : سيادة القانون, واهم ميزة للقانون ان يكونً ممثلاً عن الجميع ويحكم به, ويقدم المصالح العليا للدولة وليس المصالح الخاصة .

٤- المقوم الرابع:السلطة التفويضية مقيدة بمقتضيات ما فوضت من اجله, ومن ثم فهي تخضع للمحاسبة في حال تجاوزت حدود تفويضها او اضرت بالمصلحة العامة, او لم تنفذ القانون تنفيذاً سليماً .

٥- المقوم الخامس: ضمان المتعاقدين لجميع حقوقهم, ذلك ان هذه الحقوق محمية ضمنياً من خلال الحرص على حفظ المصلحة العامة "(الانصاري ،٢٠١٤، ص٢١).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

يضاف الى مثل هذه المقومات ان الدولة الحديثة من خصائصها ايضاً هو انها غيرت من نمط علاقة الحكم بالمواطنين بإرسائها لقيم واسس المجتمع المدني, والذي اصبح يشكل احدى اهم السمات البارزة في تكوينها ما يعني انه اذا كانت علاقة الفرد بالدولة في اطار نمط الدولة " التسلطية" بعلاقة بين الحاكم والمحكوم, انقلبت هذه العلاقة في اطار الدولة الحديثة الى علاقة مواطنة محكومة بأطر قانونية ودستورية, يضاف الى ذلك ايضاً ان مثل هذه العلاقة اصبحت ذات سمة تشاركية اي قدرة المواطن على المساهمة والتأثير بابعاد العمل السياسي "من خلال وسيط اجتماعي معين الا وهو تلك التنظيمات والجمعيات الحرة, والمكونة من افراد مواطنين تجمعهم غاية واحدة او مصلحة مشتركة, او تيار فكري مشترك ضمن قواسم مشتركة, ومن هنا نشأة المؤسسات الحديثة, من احزاب سياسية, ونقابات عمل, واتحادات مهنية , وغير ذلك, الامر الذي جعل من المجتمع المدني واليات عمله قائم على ان يكون المواطن حر في السعي والتعبير عن الذات, سواء بشكل فردي او من خلال وسيط مؤسسي او تنظيمي وذلك في اطار المنظمات لحماية الحريات (الحمد ،٢٠٠٥ ،ص١٨).

اما على صعيد مفهوم المجتمع المدني وأسسه ومحدداته والذي تمت الاشارة اليه سابقاً من انه يعد احد أهم مكاسب الدولة الحديثة بالمنظور الغربي فهو مفهوم اشكالي وقابل لتبدل وقياس معايره وأسسه بحسب "تجارب الدول الحديثة" التي تسعى لترسيخ قيمه ومبادئه ولذلك قد يكون هذا المفهوم "مسمى لظاهرة محددة, تتوافق على سماتها او المعايير المحددة لها, الا ان هذا المسمى قد يشير في حالة قياسه الى وضع متطور في بعض الدول, ويشير المسمى نفسه في دول اخرى الى وضع متدني او متأخر نسبياً, كما ان هذا المفهوم لم يشير بواقعه الى دلالات ذات قيمة ايجابية, بمعنى انه يمكن ان يشير في سياق معين اجتماعي وثقافي وسياسي الى دلالات سلبية, ولهذا فأن المفهوم وتوظيفه على المستوى النظري يتسم بالحيادية, بينما يمكن ان تتضمن بعض ممارساته انواعاً من التجاوزات او الفساد الذي يتناقض مع

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

قيمة الممارسة الديمقراطية, او قيمة العمل الجماعي او الشفافية وغير ذلك " (قنديل ٢٠٠٨ ص٤٥-٤٦).

لكن مع الاخذ بالاعتبار مثل هذه التعقيدات والملابسات التي ترافق عادة عدم التوصل الى تعريف دقيق ومتفق عليه حول مفهوم المجتمع المدني .. الا انه يمكن القول اجمالاً ان هنالك ثلاثة توجهات فكرية " فلسفية " تحدد الطابع الاجرائي لمعطيات مثل هذا المفهوم, و من ذلك يتضح لنا ما يلي:

١- التوجه الذي يساوي بين المجتمع المدني والدولة , والذي يجد اصله عند هوبز : لا يمكن للقانون ان يكون غير عادل, القانون تشرعه القوة ذات السيادة, وكل ما تفعله تلك القوة مبرر ومطلوب .

٢- التوجه الذي يجعل من المجتمع المدني مجالاً مستقلاً عن الدولة, منحصراً في الجماعة الاهلية وروحها التضامنية عند لوك, من خلال العقد الاجتماعي : البشر مستقلون, متساوون وليس لاحد ان يلحق الاذى بهم وبحياتهم وبصحتهم, وبحريتهم او ممتلكاتهم .

٣- توجه الذي يجعل المجتمع المدني ومؤسساته تشغل حيزاً بين علاقات السوق" الاقتصاد" والقوة السياسية " الدولة عند غرامشي: الثورة الاشتراكية لا يمكن ان تشعل فتيل الازمة في الاقتصاد الرسمالي فقط, وانما المجتمع المدني يجب ان يواجه ويتحول بشكل مستقل عن القاعدة الاقتصادية, وهنا ليس للمجتمع المدني علاقة بالديمقراطية, وانما بالعالم والقوة السائدة فيه التي تناهض الديمقراطية"(النقيب، ٢٠٠٢ ،ص١٨).

وبناء على مثل هذه المرجعيات الفكرية التي لها الاثر بتحديد أسس ومقومات المجتمع المدني, فلقد اصبح تعريفه على أساس الدور الذي يسعى الى تحقيقه يتمثل بانه " يعبر عن رسالة اجتماعية من القيم والأفكار والممارسات المؤثرة في اللبنة الاساسية لطريق الديمقراطية, ويقوم على مبادئ طوعية والاستقلال الذاتي والمواطنة الفعالة والمشاركة العاملة على التوافق بين المصالح المختلفة من أجل الصالح العام, تحت مظلة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

حكومة عصرية ديمقراطية لا مركزية تأخذ على عاتقها مسؤولية ومحاسبة كل تقصير, ما يؤدي الى بناء وتحسين رأس المال الاجتماعي وفي سياق اعادة تشكيل البيئة الاجتماعية على اساس الالتزام بالعلنية والقناعة وتعايش سلمي, ويضم مجموعات من منظمات النفع العام التي تقوم العضوية فيها افقياً "(رشيد ، ٢٠٠٢، ص٩٢).

ويمكن تعريف المجتمع المدني كذلك بطابعه تنظيمي لمؤسساته وتأثيرها في المجتمع فيصبح في مثل هذه الحالة يشير الى " مجاميع تنظيمية طوعية حرة, والتي لها المجال بشكل عام لتحقيق مصالح افرادها, وبالتالي فإن تحقيق ذلك, يجب ان يتوفر معه قيم ومبادئ العمل الانساني والادارة السلمية في التنوع والاختلاف, وهي لا تهدف الى الربح ولا ترتبط بالحكومة, وتتلقى طوعياً حول مجموعة قيم ومصالح مشتركة, وتقع في موقع ما بين السلطة ومؤسساتها من جهة والقطاعات الاخرى من جهة اخرى, وعليه يمكن القول ان المجتمع المدني هو مجاميع من مؤسسات ليس لها علاقة بالحكومة هدفها تحقيق المصالح العامة للمواطنين بعيداً عن اي شكل من اشكال الربح"(حرشاوي، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص٢٣).

غير ان هناك من الباحثين من ربط تحقق شروط ومقدمات المجتمع المدني بطبيعة التحول الذي حصل في بنية الوضع السياسي فاصبح بذلك " هو نتيجة للتغير الديمقراطي, التغير الذي يتم بفعل تطور داخلي للمجتمع, ولكن ايضاً بفعل النضال من اجل تحقيقه عبر مطالب معينة, كمطالب حقوق الانسان والمواطنة" (الجابري، ٢٠٠٥، ص١٧٤).

وبغية تحديد منظور اوسع لتعريف المجتمع المدني بعيداً عن تلك التعريفات التي تستند على رؤية احادية ذات بعد واحد, يمكن القول وبشكل عام ان المجتمع المدني ما هو الا " عبارة عن تجمعات ذات هياكل تنظيمية وهي تجمعات ومنظمات لا تهدف الى تحقيق الربح المباشر للفرد العضو فيها او جماعة المشكلة لها بفعل ارادتهم الحرة وخيارهم الشخصي, لا بفعل انتماءاتهم القبلية او الاثنية: العرقية والدينية والمذهبية,

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وهي منظمات تعمل في الفضاء القائم بين الدولة والعائلة, وهي لكونها منظمات مدنية فأنها لا تمارس العمل السياسي كأحزاب ومنظمات سياسية الا ان السياسة لا تتقاطع مع بعض انشطتها, كما لا تمثل العنصر الاصيل كما هو حال الاحزاب والمنظمات السياسية "(النجار ٢٠٠٨، ص٣٧).

اما من ناحية اهم العوامل والشروط التي ادت الى ظهور المجتمع المدني في اطار الدولة الليبرالية الحديثة بالمفهوم الغربي" فأهم تلك الشروط ما يأتي:

١- تحديد الفصل بين الدولة والمجتمع, او بين مؤسسات الدولة المجتمعية كشرط معطى تاريخي, او كوعي اجتماعي معطى او منظور تاريخي .

٢- تمييز الفرد كمواطن ,اي ككيان حقوقي قائم بذاته في الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة .

٣- تحديد الفرق بين اليات عمل المؤسسات الاجتماعية واهدافها ووظائفها من جهة, واليات عمل الاقتصاد واهدافه ووظائفه من جهة اخرى .

٤- رؤية الفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة نظرياً على الأقل, من مواطنين احرار تألفوا بشكل طوعي وبين البنى الجمعية العضوية التي يولد الانسان فيها واليها .

٥- تحديد الفرق بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية في الدولة ذات التوجه الليبرالي " يسميها البعض الديمقراطية وجهاً لوجه" (مشارة ١٩٩٦ ص٣٠-٣١).

المبحث الثاني: اشكاليات بناء الدولة وترسيخ أسس المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣:

اذا كان التحول لبناء أسس المجتمع المدني وكما حددنا شروطه ومعاييره سابقاً لا يكتمل الا من خلال تأسيس "نموذج" للدولة الحديثة تكون من ضمن أسسها ومرتكزاتها الشروع بأبعاد التحول الديمقراطي الذي تكون من مهامه الاساسية بناء أسس ومعايير المجتمع المدني.. فالسؤال الأساسي والذي له علاقة بإشكالية البحث: هل فعلاً تحققت أسس ومرتكزات بناء الدولة الحديثة بالعراق ما بعد ٢٠٠٣؟ بحيث يمكن لنا

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

التعبير عن أسس وتطبيقات واضحة للتوجه نحو بناء المجتمع المدني, كانت متزامنة ومواكبة لنجاح مشروع الدولة؟ ام ان الامر يتعلق بمشروع دولة هو بحد ذاته لم تكتمل اركانه بعد, نتيجة للاختلالات البنيوية التي صاحبن عملية تأسيسها, وبالتالي فأن المراهنة على نجاح تحقق معايير المجتمع المدني في ظل اخفاق مشروع الدولة نفسه تصبح مراهنة خاسرة وفي غير محلها.

ان طبيعة الاجابة على مثل هذه الاسئلة تستدعي التوقف عند اعطاء تقييم عام لتجربة بناء الدولة في العراق ما بعد ٢٠٠٣, ومعرفة اذا ما كانت تلك الدولة ومن خلال المسارات والتحولات التي قطعتها استطاعت فعلاً انجاح تفعيل تجربة المجتمع المدني في العراق, وعلى هذا الأساس يمكن القول ان من اهم السلبيات التي ظهرت الى السطح بعد ٢٠٠٣ما يأتي:

١- تكريس مبدأ التوافق:-

ان مشروع تأسيس بناء الدولة الحديثة في العراق, ذلك ان هذا المبدأ الاساسي الذي يجب ان تقوم عليه فلسفة مثل هذه الدولة هو أن تؤسس للدولة الام ذات الهوية الجامعة, وليس لدولة طوائف او اثنيات تعبر عن هويات فرعية منقسمة على نفسها, فهنا تصبح وظيفة الدولة هي ادارة هذه الانقسامات وتكريسها بدلاً من التعالي عليها بجمعها في هوية واحدة هي هوية الدولة نفسها(الربيعي ، ٢٠٠٨ ،ص١١٩).

٢- مفهوم الاجماع الوطني والشراكة السياسية:-

ان مفهوم الاجماع الوطني له الكثير من الامور الاساسية التي تهم توجهات السياسية العراقية سواء كانت داخل البلد او خارجه بعد عام ٢٠٠٣ ادى بالنتيجة الى اضعاف مفهوم الشراكة السياسية بين القوى والاحزاب الفاعلة من جميع المكونات على مستوى صناعة القرار السياسي, وادارة شؤون الدولة بالشكل الذي يخدم رسم السياسيات العليا ومصلحة العراق, وهذا الأمر ادى بالتالي , اي ضعف الشراكة السياسية, الى توليد حالة من عدم الثقة بين القوى والأحزاب الفاعلة, وادى كذلك الى خلق كثير من عدم التفاهمات

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

السياسية والرؤى غير الواضحة حول ايجاد الحلول للكثير من الامور السياسية المعلقة في البلاد, وقد ادى مثل هذا الأمر الى خلق كثير من الانسدادات السياسية والاحتقان والتوترات بين الاطراف السياسية الفاعلة, ما اثر بشكل سلبيً على الوضع الديمقراطي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣.

ان مفهوم الاجماع الوطني في العراق لا يتحقق الا بتحويل الكيانات المذهبية الى كيانات سياسية وليس في بقائها محلية مغلقة, وذلك بجعلها تنحل في دائرة تقوية مركزية الدولة " في حالة وجود مجتمع مقسم يفتقر الى سلطة داعمه له, ترتب الجماعات قواها وتخلق سلطتها الخاصة, سلطة الوجهاء او الاعيان او رجال الدين او غير ذلك ويمكن ان تتكون دولة شكلية من ائتلاف كل هذه السلطات وتعايشها, لكن السلطة لا تنشئ الا اذا استطاعة ان تتجاوز السلطات التقليدية وتخلق صيغة جديدة لتوزيع السلطة تسمح بقيام تراتبية اجتماعية وهكذا يحل تحالف القوى محل تأليف السلطات "(غليون، ٢٠١٢، ص١٥٤).

ما يعني وبحسب هذا التصور "ان اساس الاجماع السياسي الذي استندت اليه الدولة لم يكن مجرد فرض سلطة واحدة مركزية, والا لما كان هنالك من وسيلة لصيانة وحدة الجماعة الا باستعمال القوة, ان اساس الاجماع السياسي الذي يشكل قاعدة شرعية هو انفتاح الحكومة على كل القوى الاجتماعية لاستخلاص اغلبية مفروضة بالقوة"(غليون، ٢٠١٢، ص١٥٤).

وعلى هذا الأساس فأن السعي نحو العمل على بناء مفهوم ابعاد الدولة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يجب ان يكون هو المطلب الأهم الذي يسعى اليه جميع الفرقاء السياسيين, لان احد اهم المصادر المهمة لقوة الدولة الحديثة هو التزامها بعقيدة وطنية جامعة ذلك انه " اذا كان التقدم من متطلبات بناء الدولة الحديثة, كمركز ولاء اخلاقي وانتماء تاريخي, فأن الوطنية كإطار نظري ومادي لتحقيق التقدم او كاستراتيجية كبرى من اجل الوصول اليه هي التي سوف تسيطر على مفهوم الدولة وعقيدتها السياسية, بغض النظر كذلك عن الفئات والقوى التي تحكمها او تتحكم بها, فاذا كانت كل الدول تدعي اليوم انها

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تعمل من اجل التقدم, وتبرز وثائق ثبوتية من خلال انجازاتها, فأن الاحزاب والقوى السياسية كلها الفاعلة والطامحة الى تأدية دور حقيقي في الساحة السياسية لابد من ان تدعي الوطنية او القومية, اي ان تقدم برنامجاً يظهر قدرتها "(غليون ٢٠١٢ ص١٦٧).

وفيما يخص إشكاليات اسس بناء قواعد ومعايير المشروع, فأن تداعيات التغيير في الواقع السياسي بالعراق ودخوله في مسارات التحول الجديد قد ساهم في افراز وعي وتوجه سياسي غير القديم اكتسب شرعيته الدستورية, حيث توافق عليه الأحزاب والكتل بالعمل على تفعيل الياته وهو محاولة الشروع ببناء أسس للمجتمع المدني في العراق, لكن مخرجات هذا التوجه والتي اتخذت اشكالاً ومظاهر مختلفة كان ابرزها دعم وبناء المؤسسات " الغير حكومية " واعطائها ادواراً متنوعة للنهوض بواقع وافاق .. هذه المؤسسات والمنظمات العاملة , ونتيجة لعوامل وشروط ذاتية وموضوعية سنتوقف عندها لاحقاً , بقية دون مستوى الطموح المرجو منها في تحقيق اهداف ومتطلبات الاداء او الدور او الوظيفة او حتى الكفاءة المنشودة "(الربيعي، ٢٠٠٥ ، ص١٥-١٧).

ان نهوض بقيم وابعاد المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ تتطلب من مؤسسات والمنظمات العاملة في مثل هذا المضمار والتي اخذت الشرعية ,بأن تمارس " دوراً مهماً في طريقة صناعة السياسة في البلد, وذلك من خلال ابراز اثر كل من السلطات الثلاث وكيفية تطبيقها والية عملها للدستور بوصفه اعلى جهة قانونية في الدولة, وعملية التطبيق وصنع السياسة العامة تنبثق عن ايدولوجية للنخبة الحاكمة, ورغم اهمية تلك الهيئات الرسمية في صنع السياسة العامة لا تقتصر على هذه الهيئات, وانما هناك للمجتمع اثر في ذلك لما يحتوي من قطاعات تعمل من اجل ان تحقيق اهدافها وتنفيذ مطالبها, لذلك فأن دور تلك الفئات والقطاعات تكون بمثابة عامل ضغط ورقابة على مؤسسات الدولة, مما يحفز تلك المؤسسات من اجل تحقيق اهدافها, فتكون تلك المؤسسات الغير رسمية جهة الاتصال بين النظام السياسي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ومؤسساته الرسمية وبين المجتمع من خلال العمل على نقل مطالب المجتمع الى النظام السياسي والسعي نحو تحقيقها "(حسين ،٢٠١٢، ص٥٣).

ومن خلال هذا التصور العام لعمل ومهام ووظائف هذه المؤسسات, يمكن ان نقول بان اغلب مؤسسات المجتمع العاملة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ لم تستطع ان تكون بمثابة " سلطة خامسة" تؤثر في اعادة رسم السياسات العامة في البلاد, ولا هي تمكنت من ان تكون سلطة " رقابية " لها التأثير و النفوذ بعدم التمرير للكثير من القرارات قد يكون لها الضرر بمصالح البلد, وهذا الأمر كانت له اسبابه الذاتية والموضعية.. ولذلك كانت ابرز المعوقات والاشكاليات ما يأتي :

١- ضعف المعرفة بأهمية اعمال المنظمات ونشاطاتها وفعاليتها من جهة وعدم اكتراث واهتمام حكومات دول العالم الثالث ومنها العراق من جهة اخرى.

٢- وضع العوائق وجعلها لا تستجيب لمتطلبات المعايير والمقاييس الدولية لعمل هذه المنظمات مما يؤدي الى ضعف فعاليتها وشل حركتها ونشاطها وانتاجها.

٣- عدم وجود اتحاد او نقابة او جمعية او شبكة وطنية في العراق او اقليمية في المنطقة تنضوي منظمات المجتمع المدني تحت مظلتها.

٤- غياب مبدأ النقاش بحرية الرأي و الرأي الاخر.

٥- التحديات والمخاطر والصعوبات والتعقيدات لممارسة نشاطاتها وفاعلياتها بشكل طبيعي يتناسق وانسيابية ورشاقة ومرونة لتقاطعها مع الموروث المجتمعي (حسين ،٢٠١٢، ص١٥٤-١٥٦).

ان فلسفة وجود هذه المؤسسات هي انها حلقة وصل بين المؤسسات الحكومية وبين الرأي العام, ومهمتها الاساسية " هي مراقبة عمل دوائر الدولة ورصد أوجه الفساد فيها قد تكون الدولة تجاهلتها او اهملت

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

التفكير بها, فهي بهذا المعنى تجمع ما بين التزاماتها اتجاه الشعب وبين تأدية دورها كمؤسسات " مساعدة " في عملية النهوض ببناء الدولة واستقرارها.

والسؤال الذي يطرح نفسه من خلال هذا التصور والذي له علاقة بإشكالية البحث هو: هل قامت هذه المؤسسات والتي استحدثت بالعراق على اثر التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ بدورها بالشكل الذي يتناسب مع المهام والوظائف المشار اليها سابقاً؟ وهل استطاعت من خلال نشاطاتها المتعددة ان تعي التزاماتها اتجاه الرأي العام العراقي؟ وهل حققت منجزاً شكل فارقاً انعكس على اداء الدولة من جهة, وعلى تحسين الوضع الاجتماعي والمعاشي للمواطن العراقي من جهـــة اخرى ؟

بداية وبصدد الاجابة على مثل هذه الاسئلة نقول ان نشاط مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام وتأثيرها يبقى مرهون بقوة الدولة وليست ضعفها, وكذلك مرتبط بإيجاد منهج تكاملي متفق عليه بين صيغ عمل هذه المؤسسات وبين قدرة الدولة وصلاحيتها في جعل ما تقدمه تلك المؤسسات يصل الى مستوى الطموح المطلوب منها ما يعني " ان التفاعل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني سيؤدي الى اضفاء طابع التكاملية والوظيفية بينهما, اذ تتولى طريقة تحويلها وانتاجها بصيغة قرارات سياسية عامة, ومن الممكن جداً ان تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي والاجتماعي, وامكانية تحقيق خطوات تنموية جادة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي" (حافظ ، ٢٠٠٩ ،ص٣٧٣).

وعلى مثل هذا الاساس يقاس نجاح هذه المؤسسات في العراق وذلك بقدرتها على تمكين من المساهمة في صناعة القرار السياسي فاذا ما وصلت في مثل هذا المستوى حققت النتائج والغايات المرجوة منها, اما اذا بقيت تشكل هامشاً في المشهد السياسي العراقي كما هو حاصل الان فأن افكارها ومشاريعها التي ترفعها الى الجهات المعنية لا تطبق ولا ينظر لها بجدية , فتصبح حين اذن نشاطات تلك المؤسسات وفاعلياتها اضاعة للوقت والجهد والمال العام, فإقامة المؤتمرات والنشاطات الثقافية التي ستنهض بها لا

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

يكفي وحده لتكون فاعلة ومؤثرة في المشهد السياسي والاجتماعي ما لم يرافق ذلك قدرتها على التأثير في مسار الاحداث, ومشاركتها في صناعة القرار السياسي, وذلك من اجل القيام بمهامها الاساسية للحد من ضغط الدولة على المواطن, وسعيها لمراقبة مسؤولية وانتاجية اداء الحكومة بالشكل الذي يجعل من اشرافها على هذه الدوائر يشكل" رقابة " تحسب الدولة لها الف حساب, لأن الدولة ان لم تلتزم بأصول هذه الرقابة معناه ان مهمة تلك المؤسسات تكاد تكون شكلية, وان الاعتراف بدورها من قبل الدولة ضعيفاً"(فياض ٢٠٠٥, ص١٣-٢٠).

ان وصول المجتمع المدني بمؤسساته بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ الى وضع فقدت فيه دورها واهميتها واستقلاليتها, سيجعل المواطن العراقي يفقد ايمانه بتوجهاتها التي اصبحت لا تلبي طموحاته, ولا تعزز لديه القناعة بانها ستنهض يوماً بمسؤولياته واستحقاقاته كمواطن, ذلك ان احدى اهم الادوار المهمة لهذه المؤسسات هو تقوية روابط الانتماء وتعزيز ثقة المواطن بالدولة, فاذا فشلت تلك المؤسسات في اداء هذه المهمة سيغدو ترويجها لقيم الديمقراطية ومحاولة تأسيس وعي مجتمعي بها ضمن فئات المجتمع عملاً عديم جدوة والفائدة, لأن المواطن في العراق اذا لم يجني مكاسب هذه الديمقراطية ويرى بنفسه ما تخلقه من تغير في مستويات حضوره الاجتماعي والثقافي والاقتصادي, فانه سينقلب عليها او في اقل تقدير يتجاهلها وسينقلب ايضاً على كل المؤسسات من شأنها ترويج ابعاد الديمقراطية, لذلك فمهمة مؤسسات المجتمع المدني دقيقة ويجب ان تكون مخطط لها ومدروسة حتى لا تتحول عبئاً على الدولة من جهة, وتجاهلها من قبل المواطن من جهة اخرى, لأن مثل هذه المؤسسات قد تم استحداثها اساساً لحماية حقوق المواطن والمواطنة بالدرجة الاولى وليس اعطاء التبريرات والغطاءات الايدولوجية لتوجهات الدولة, اي ان تلك المؤسسات حينما تتحول الى, منابر للدولة او الى واجهة اعلامية لسياساتها قد يؤدي الى " الانحراف" عن اداء مهمتها ودورها الاساسي, فالمؤسسات بدلالاتها هذه تصبح اشبه بـ "معارضة صامته" لكنها

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

متجسدة بمؤسسات معترف بها وبشرعيتها من قبل الدولة, فاذا تخلت تلك المؤسسات عن توجهاتها بنقد سياسة الدولة و اجراءاتها اصبحت في مثل هذه الحالة فاقده لمعنى و مبرر وجودها, لأنها سوف تتحول تدريجيا الى مؤسسات مسيسه تعبر عن ايدولوجية الدولة القائمة , و هذه احدى اهم الاشكاليات التي لم تتخلص منها اغلب مؤسسات المجتمع المدني " (البدر ،٢٠١٢ ، ص٥٠-٦٥).

المبحث الثالث: عوامل النجاح ومعوقات الفشل في بناء الدولة والمجتمع المدني في العراق بعد عام٢٠٠٣:

ان طبيعة العلاقة الجدلية فيما بين مشروع بناء الدولة وبناء أسس المجتمع المدني جعل من الوصول الى مثل هذه المرحلة مرهونا بمدى نجاح مشروع الدولة ذلك " ان اغلب المختصين يجمعون على ان هنالك علاقة جدلية بين المجتمع المدني والدولة, قد تجعلهما يتطابقان من جانب ويتمايزان من جانب اخر, فعلى الرغم من ان المجتمع المدني ليس هو الدولة, ولكنه لا يتمظهر إلا من خلالهما, وهما بالمحصلة النهائية يشكلان وحدة معقدة من الصراع والتكامل, كما ان ظهور الواحد منها قد اقترن بظهور الأخر, وبالتالي لا تستطيع التفكير بأحدهما من دون الأخر"(العبادي ،٢٠٠٦ ،ص٣٢).

وعلى صعيد ابعاد الرؤى القادمة لما ستؤول له تجارب بناء المجتمع المدني على ضوء مسارات وتحولات التي مر بها المشروع, ما يمكن قوله في هذا الجانب ان هنالك مؤشرات ايجابية اذا ما حصلت مراجعة حقيقية لتوجهات بناء الدولة في العراق بحيث يمكن تجاوز الاختلالات والتشوهات البنيوية والتي توقفنا عند قسماً منها سابقاً وذلك بتفعيل رؤية اصلاحية تعيد النظر بأسس وتوجهات الوضع السياسي في العراق, لكن هناك مؤشرات سلبية قد تحول دون تحقيق مشروع المجتمع في حال لم تقم مؤسساته والكوادر العاملة على هذا الصعيد بمراجعة نقدية تصحيحه للمسارات والتوجهات التي تبنتها سواء على صعيد الاهداف او الغايات, او على صعيد الطابع التنظيمي لعمل تلك المؤسسات في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

فمن المؤشرات الايجابية التي يمكن البناء من خلالها لديمومة واستمرارية مشروع التأسيس للمجتمع المدني بالعراق وبغض النظر عن طبيعة الاداء والانجاز الذي قدمته المؤسسات في مثل هذا الوقت هو ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومشروع الشروع بالتأسيس للمجتمع المدني, اذ لا يمكن حصول التحول الديمقراطي المنشود بالعراق على صعيد بنية النظام السياسي بدون الاعتماد على تفعيل العمل بمؤسسات المجتمع المدني, ذلك ان الاخيرة هي المعنية بشروط تفعيل ابعاد الوعي الديمقراطي, كما ان من مهامها الاساسية هو انها ستكون مساهمة بالتنشئة السياسية للمجتمع, الذي يستقبل أبعاد هذا التغير ويكون معبر عن مضامينه خصوصاً فيما يتعلق بتعميق وزيادة الوعي بمفهوم بناء فكرة الدولة ذاتها فالتحدي" الاكبر الذي يواجه العراقيين في الوقت الحاضر بشأن موضوع الدولة لا يتمثل في عملية بناء اجهزة الدولة ومؤسساتها فحسب, ولكن في اعادة تأسيس مفهوم الدولة "(إبراهيم ، وعبدالله، ٢٠٠٥ ، ص١٨-١٩).

ومن خلال هذا المنظور فأن مستقبل نجاح مشروع المجتمع المدني في العراق سيكون مرهوناً ببناء دولة قوية تكون هي المنطلق والركيزة الاساسية لتعزيز وتكريس قيم ومبادئ المجتمع المدني ولذلك " فأن العراق يواجه في اللحظة الراهنة معضلة بناء الدولة ومعضلة المجتمع المدني في الوقت نفسه, كما ان تسريع عملية اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تعد من العناصر المهمة لانتعاش المجتمع المدني"(إبراهيم ، وعبدالله، ٢٠٠٥ ، ص٣٦) .

وعلى مستوى المؤشرات الايجابية ايضاً والتي من شأنها ان تكون مساهمة في انجاح واغناء تجربة بناء المشروع بجعله من الروافد الاساسية في بناء الدولة الحديثة بالعراق, هو ان يحاول السعي لإعادة هيكلية وتنظيم عمل المؤسسات تحت اطر تحديثية جديدة بعيداً عن الاساليب المعمول بها في الواقع الداخلي الراهن لعمل تلك المؤسسات من ناحية اعادة النظر بالدور والفاعلية والكفاءة والاهداف, وان احد وجوه

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

السعي بمثل هذا الاتجاه هو تفعيل العمل على مبدأ التعاون والتنسيق المثمر والبناء بين الهيئات والكوادر العاملة بمثل هذه المؤسسات, والخروج كذلك من ابعاد النزعة النخبوية في ممارستها لنشاطاتها لتكون اقرب الى متطلبات وحاجات الشعب العراقي, وان تكون كذلك على وعي لمتطلبات المرحلة التاريخية التي يمر بها العراق بالنسبة لطبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي يوجهها, وذلك بأن تضع مثل هذه المؤسسات استراتيجيات وخطط عمل واضحة محسوبة النتائج والاهداف, من خلالها تعيد الاعتبار لمكانتها ودورها بداخل الحياة الاجتماعية للفرد العراقي, وان لا يصبح فقط واجهة دعائية لبرامج الاحزاب والقوى السياسية.

ان من اهم ما يؤشر عليه بالايجاب هو تنامي ظاهرة تأسيس منظمات ليس لها علاقة بالحكومة.. هو وجود تلك المنظمات بحد ذاته يعد من مؤشرات السعي لإصلاح الواقع المجتمعي في العراق, ذلك انه وبغض النظر عن حجم هذا الاصلاح وابعاده وقدرة تلك المنظمات على تحقيق الدور المناط بها في عملية الاصلاح والنهوض فأن من مكامن قوة تلك المنظمات ان استطاعت فعلاً ان تثبت قدرتها وجدارتها وفعاليتها على مستوى الاداء والكفاءة المطلوبة هو تقديم يد العون و المساعدة الى المعوزين والمواطنين من هم بحاجة الى المساعدة لمد يد العون لهم و غيرها من الاعمال التطوعية التي تصب في فائدة المجتمع والبلد "(عبدالحميد،٢٠١٨ ، ص٤٠).

اما فيما يخص المؤشرات السلبية التي تشكل عائقاً امام مشروع وتوجهات بناء أسس المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ خصوصاً على مستوى الزمن المتوسط والبعيد– والتي تعد من بين التحديات التي سوف يواجهها مشروع بناء وتأسيس المجتمع المدني في العراق هي تلك المتعلقة بالبنى والديناميات الاجتماعية التقليدية وتحديداً ما تعلق منها بالبنى والكيانات القبلية والعشائرية, حيث تعد ظاهرة ازدياد قوة ونفوذ هذه البنى في العراق خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ والتمسك بها ليس على صعيد الروابط الاجتماعية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

فقط بل كونها اصبحت هويات منغلقة بنظامها وقيمها ساهمت في تعزيز الانقسام المجتمعي تحت عناوين ثانوية ارتبطت بمفهوم الولاء للقرابة والدم على حساب الولاء للدولة والمواطنة, وبذلك اصبحت تلك الكيانات متقاطعة بأهدافها ومضامينها مع ما ترمي الى تحقيقه مؤسسات المجتمع المدني في العراق من ادوار واهداف تسعى لها(مهدي، ومحمد ،٢٠١٨ ،ص٣٦٧) .

ومن المؤشرات السلبية والتي لها التأثير بان تساهم في تعطيل او اعاقة التقدم في قيام مشروع المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو ذلك الذي يتعلق بشرعية أسس ومنطلقات المشروع نفسه, ذلك ان هذه المؤسسات والتي ظهرت بعد التحول الجديد الذي طرأ في العراق بعد عام ٢٠٠٣, والتي جاءت بأهدافها وعملها بتكريس صفة الهوية المدنية لمشروع الدولة الجديدة في العراق بقيت تعاني مأزق يتعلق بشرعية وجودها, ليس على المستوى القانوني والدستوري, فمثل هذا الأمر تم التشريع له والعمل به واقراره منذ عام ٢٠٠٨, بل انما نعني به من ازمة هو لم تكن له مقدمات وأسس نظرية واضحة المعالم سواء في بنية وعي سياسي او اجتماعي بالعراق قبل عام ٢٠٠٣, حيث كان السائد والمتعارف عليه هو طغيان ابعاد المجتمع السياسي (غليون ، ٢٠٠٤ ص٦٠-٦١) وظهوره المتمثل بأجهزة الدولة القمعية ومؤسساتها.

ومن أجل سد مثل هذا الخلل النابع من عدم ادخال فلسفة وقيم المجتمع المدني في مشروع بنية الدولة العراقية الذي كان قائماً, يجب وعلى ضوء محددات الواقع السياسي الجديد في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ العمل من قبل المهتمين بشؤون المجتمع المدني لاسيما على صعيد الشخصيات السياسية والثقافية المؤثرة في المشهد العراقي ليس التركيز على تفعيل الواقع المؤسساتي للعمل باليات مثل هذا المشروع, فمثل هذا الجانب رغم اهميته لا يساهم لوحده في ترسيخ أسس وقواعد المجتمع المدني, بل يجب القيام بالعمل على تأسيس "ثقافة سياسية" جديدة في العراق فيها قيم ومبادئ المجتمع المدني حاضرة كجزء اساسي من خطاب فلسفة الدولة الجديدة في العراق, فبدون العمل لمثل هذه الثقافة السياسية الجديدة وتفعيلها على صعيد

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

الشارع العراقي, سيبقى هنالك انفصال دائم ومستمر ستتعمق اثاره مستقبلاً بين مشروعين او توجهين منفصلين لا يتكاملان في الغاية والاهداف هما توجهات مسارات وسياسات الدولة بمعزل عن عملية انخراط حقيقي لمشروع المجتمع المدني, وتوجه اخر يعيش غربته وانفصاله ويبقى يشتعل في مساحة وهامش الحرية الذي تعطيه الدولة له, وهو تفعيل مبادئ وقيم تحقق للمجتمع المدني في العراق والذي سيبقى – في مثل هذه الحالة وعلى صعيد الممارسة – من ناحية مضامينه واهدافه يعاني من ازمة الشرعية والتأسيس الفعلي في دائرة المجتمع والدولة معاً.

الخاتمة:

تشكّل مشروع إعادة بناء و تفعيل أسس المجتمع المدني من رحم "نموذج" بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , وكانت المراهنة على مخرجات مثل هذا المشروع كونه سيصبح رافداً في تطبيق أسس و مرتكزات وفلسفة بناء الدولة العراقية الحديثة في مثل هذه المرحلة ... ولقد حاولنا ومن خلال هذا البحث , مقاربة وتحليل العلاقة الجدلية بين هذين التوجهين لمعرفة تأثير كل منها على الاخر , وأن أهم النتائج التي تم التوصل إليها على هذا الصعيد تمثلت بما يأتي:-

- قام مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على أسس و مرتكزات دستورية و قانونية تعد متقدمة قياساً لطبيعة مضامين التنظيم السياسي السائد في المنطقة العربية فهنالك هامش كبير للحريات و الحقوق المدنية العامة , أضافة إلى إقرار مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية ,التنفيذية ,القضائية) و العمل بمبدأ التداول السلمي للسلطة , وإقرار التعددية الحزبية...و غيرها من الأسس و المبادئ الديمقراطية , لكن سوء تطبيق مثل هذه المبادئ على صعيد الممارسة السياسية و محاولة تكريس إعراف و تقاليد في الحكم بعيدة عن توجهات و فلسفة بناء الدولة التي رسم معالمها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ سبب خللاً وفجوة بين التنظير والتطبيق مما جعل النظام يشهد في كل دورة انتخابية أزمات وتقاطعات حادة بين

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

الشركاء السياسيين أثرت بالتالي في وحدة القرار السياسي و انقسام في الرؤى و التوجهات داخل المنظومة السياسية نفسها .

- أفرز التحول الديمقراطي الجديد في بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ توجهاً نحو إعادة وتفعيل دور عمل منظمات المجتمع المدني لتكون مساهمة و داعمة في تحقيق اهداف و توجهات الدولة في هذه المرحلة على صعيد النهوض و الارتقاء بالواقع المجتمعي وتأهيل دور المواطن العراقي ليكون فاعلاً و مؤثراً في الحياة السياسية العامة , لكن غياب الرؤية و التطبيق في عمل هذه المنظمات أضافة إلى ضعف كفاءة وإداء الكوادر العاملة فيها عطل من وظيفة هذه المنظمات وان يكون لها دور و تمثيل حقيقي و فاعل في أنجاح بناء الدولة الحديثة في العراق بعد العام ٢٠٠٣.
- إن توجهات مشروع بناء المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم تكن منفصلة على صعيد الاهداف و الغايات عن طبيعة الاشكاليات التي رافقت العملية السياسية في البلاد , ولذلك فإن التشوهات التي حصلت على هذا الصعيد , وضعف كفاءة الأداء الحكومي في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي و أدامة زخم التنمية الاقتصادية أثر في مشروعية و مصداقية ما نادت به منظمات المجتمع المدني من أهداف و غايات , ما يعني أن الانسدادات التي حصلت في العملية السياسية وعدم أحداث الإصلاح و التغيير داخل دائرة هذه العملية أضعف من أليات التحول الديمقراطي التي كانت تراهن عليها مؤسسات المجتمع المدني في أنجاح أنشطتها و برامجها على هذا الصعيد.

المراجع:

اولاً. الرسائل الجامعية:-

١. البدر ' جميل جعفر .(٢٠١٢).*المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ودوره في بناء الديمقراطية* [رسالة ماجستير غير منشورة], معهد العلمين للدراسات العليا .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

٢. حريشاوي ' محي الدين .(٢٠٠٣-٢٠٠٤). *الاستراتيجية الاوربية في تعزيز ادارة الجماعات المحلية عن طريق تفعيل اليات المجتمع المدني اتجاه جنوب المتوسط " دراسة حالتي المغرب والجزائر"* [دراسة ماجستير غير منشورة],جامعة قاصدي مرباح.

٣. حسين ' ساره ابراهيم .(٢٠١٢). مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة : العراق انموذجاً [رسالة ماجستير غير منشورة], جامعة النهرين .

٤. عبدالحميد , علي احمد.(٢٠١٨). الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربي ٢٠١١-٢٠١٧[رسالة ماجستير غير منشورة], جامعة الشرق الاوسط.

٥. ثانياً. المصادر العربية و المعربة:-

٦. ابراهيم ' حسنين توفيق ؛ و عبدالله ' عبدالجبار احمد .(٢٠٠٥). التحولات الديمقراطية في العراق " القيود والفرص" . مركز الخليج.

٧. الانصاري ' احمد بو عشرين. (٢٠١٤). مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والاسلامي " دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية " .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٨. بلقزيز 'عبد الله .(٢٠٠٨).الدولة و المجتمع "جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي ".الشبكة العربية للأبحاث والنشر .

٩. حافظ 'عبد العظيم جبر.(٢٠٠٩). التحول الديمقراطي في العراق " الواقع والمستقبل "(فالح عبد الجبار تقديم). مرتضى للكتاب العراقي.

١٠. الحمد ' تركي .(٢٠٠٥). المجتمع المدني العربي" اشكالية مفهوم وازمة واقع العصر العربي الجديد الواقع والتحديات' ج٢ .المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.

١١. الجابري 'محمد عابد .(٢٠٠٥). في نقد الحاجة للإصلاح. مركز دراسات الوحدة العربية.

١٢. الجنحاني ' الحبيب .(٢٠٠٦).المجتمع المدني والتحول الديمقراطي الوطن العربي. مطبعة نجاح الجديدة.

١٣. الربيعي ' فاضل .(٢٠٠٨). العسل والدم من عنف الدولة الى دولة العنف. دار فرقد للطباعة والنشر.

١٤. رشيد 'عبد الوهاب حميد.(٢٠٠٣). التحول الديمقراطي والمجتمع المدني. دار المدى للثقافة والنشر.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

١٥. العبادي ' سلام عبد علي .(٢٠١٥). المجتمع المدني والدولة المعاصرة جدل التوافق والاختلاف الدولة والمجتمع المدني في العراق " قراءة في الراهن واستشراف المستقبل .دار الكتب والوثائق.

١٦. العروي ' عبد الله .(٢٠١١). مفهوم الدولة (ط٩) .مركز الثقافة العربي.

١٧. غليون' برهام .(٢٠٠٤). المجتمع المدني ودوره في الإصلاح (ممدوح سالم الاسكندرية تحرير).د–مط.

١٨. غليون ' برهام .(٢٠١٢). المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات (ط٣). دار الطليعة.

١٩. قنديل 'امالي.(٢٠٠٨).الموسوعة العربية للمجتمع المدني. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٠. النجار ' باقر يسلمان النجار.(٢٠٠٨). الديمقراطية العصية في الخليج العربي. دار الساقي .

٢١. النقيب ' خلدون حسن .(٢٠٠٢).اراء في فقه التخلف"العرب والغرب في عصر العولمة". دار الساقي.

٢٢. مشارة ' عزمي .(١٩٩٦). مساهمة في نقد المجتمع المدني .المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

٢٣. ثالثاً. البحوث و المقالات:-

٢٤. الربيعي' كوثر عباس.(٢٠٠٥). المجتمع المدني في العراق " المفهوم والتطبيق" .مجلة الدراسات الدولية.(٢٧)' ١٥–١٧.

٢٥. فياض' عامر حسن.(٢٠٠٥). اثر تدريس حقوق الانسان في تعزيز الفكر الديمقراطي الليبرالي العراقي المعاصر. مجلة اوراق .(٨) '١٣–٢٠.

٢٦. مهدي' جابر مهدي؛ ومحمد ' تارة عبر .(٢٠١٨). اشكاليات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣, المجلة العلمية.٢ (٢) ' ٣٦٧.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.